مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
CENTER SHAF
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

ظاهرة الإرهاب في إفريقيا:
هل تتمكن استراتيجيات المواجهة من وقف التمدد؟

07/02/2022

المقدمة

تشهد القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة موجات متطورة من العنف الذي اتخذ العديد من الأشكال، وكان أخطرها الإرهاب العابر للحدود، مما أسهم في تفاقم التحديات والتهديدات التي باتت شعوب الدول الإفريقية والحكومات تواجهها فتحولت أجزاء واسعة من أراضي القارة إلى ملاذ أمن تحتضن العناصر الإرهابية وساحات لتدريب وعمليات هذه الجماعات، مما يهدد أمن وازدهار القارة بأكملها. أيضًا من خلال وسائل المواصلات ذات الدفع الرباعي، يستطيع الإرهابيون عبور الحدود بين دولٍ بالشرق الأوسط وأفريقيا، والسفر عبر التضاريس الوَعِرَة، والطرق التي لا تخضع لمراقبةٍ من قوات الأمن.

و بالتالي، فإن ،الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، غالبًا ما يُنْظَر إليها بكونها جزءًا من واقع النظام العالمي الجديد، والذي يتميز بفكِّ ارتباط القوى الغربية، مثل (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا) من دوائر نفوذها التقليدية، و البعد عن مهام مكافحة الإرهاب، لا سيما في أفريقيا، و الانشغال بمواجه التهديدات التي تشكلها الصين وروسيا في عصر "تنافس القوى العظمى"، و قد أدَّت إعادة ترتيب الأولويات هذه بدورها إلى الانسحاب المستمر والمتزايد للجيوش التقليدية، مع المُضيّ قُدُمًا في اتجاه الطائرات بدون طيار، و وجود الجيوش الغربية بصفة استشارية فقط، فمن المتوقع أن ينتج عن ذلك إتاحة مساحة أوسع للمنظمات الإرهابية للمناورة و استكمال عملياتها على نطاق أوسع.

من خلال هذا التقرير سيتم استعراض ملخص للعمليات الإرهابية في القرن الأفريقي، شمال القارة وغربها في محيط دول الساحل، مرورا إلى كيفية تكثيف التعاون بين مصر والدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب، ومواقف القوى الخارجية الدولية ومستقبل الإرهاب في القارة الأفريقية.

المحور الأول: ظاهرة الإرهاب بين الجذور وواقع الانتشار

تقدم الأبحاث الحالية عن الإرهاب في القارة الأفريقية بعض التفسيرات عن أسباب نهوض وتواجد الجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة. ففي البداية، في عهد الإستعمار الغربي للقارة، تم اعتبار الجماعات المسلحة والمليشيات القبلية أو الإنفصالية على إنها إرهابية، ومازالت بعض الحكومات الأفريقية تستخدم ذلك التصنيف على نحو عام للتخلص من المعارضة السياسية، مما يزيد من تعقيد فهم موضوع الإرهاب. ولاكن، كانت فاجعة 11 سبتمبر من شأنها أن تزيد من ارتباط الإرهاب بالفكر الإسلامي المتطرف، وبالفعل على مدار السنوات الأخيرة تم انتقال ذلك النوع من الإرهاب من الشرق الأوسط ليجد مركز جديدا لعملياته في القارة الأفريقية.

لماذا تصاعدت الحركات الإرهابية في إفريقيا مؤخرًا؟

وينسب لتواجد الجماعات الإرهابية في القارة الأفريقية عوامل مثل الإنقسام الاجتماعي، وضعف المؤسسات، والفساد، وسوء إدارة الأوضاع، وبالأخص في الاقتصاد الذي يؤدي إلى الفقر والبطالة المتزايدة. وغالبا ما تستغل الجماعات الإرهابية ذات الفكر الإسلامي المتطرف تلك العلل في تجنيد الشباب المسلم غير المتعلم، حيث أنهم يدعو أن الفقر والسعي وراء الثروة على أنهما نتائج انحلال أخلاقي ناجم عن التغريب والاستعمار مما تآكل الهوية والممارسات الإسلامية. وعلى الرغم من إنهاء استعمار تلك المجتمعات، إلا أن تلك الجماعات تدعي أن النخبة السياسية الجديدة قد تعاونت مع القوى الغربية واستوعبت ثقافاتهم وأيديولوجياتهم وممارساتهم. ونتيجة على ذلك، بدأت النخبة السياسية في تبني سياسات مثل التصنيع والعلمنة في مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى هذه النخبة السياسية دعمًا ماليًا من الحكومات الغربية تستخدمه للحفاظ على أنظمتها القمعية، مقابل دعم المصالح الغربية. وبالتالي فإنهم ينددون بأن العودة إلى الإصلاح الإسلامي ستحل هذه المشاكل ويجادلون بأن كلا من القادة والمجتمع متواطئون في الاستمرار في العيش مع هذه "العلل" وهكذا (على نمط الفكر القطبي) يعزلون أنفسهم عن مجتمعاتهم (الجاهلية) ويعملون خلال الهياكل السرية والتحتية للمجتمع حيث يسود الفكر التفكيري بأن الجميع أصبحوا من (الكفار) وهكذا يحللون قتل المدنيين وقوات الأمن.

وتبقى قضية الإرهاب معقدة ومتعددة الطبقات، ففي جذورها يوجد الفكر التكفيري، والذي يستخدم النصوص والتفسيرات الدينية خارج السياق، بينما يدعي التفوق الأخلاقي لمجموعة واحدة على بقية المجتمع، بالإضافة إلى امتلاك الجماعات الإرهابية قدرًا من الإمكانيات والموارد، يتيح لها سرعة التحرُّك والتنقل بين الحدود بسهولة، فهي مجموعات (لا مركزية)، ويمكنها إنشاء كيانات أو خلايا منفصلة بعيدة عن مقارها؛ ما يؤدي بشكل كبير إلى صعوبة مكافحة الإرهاب.

تطور الإرهاب من التنظيم الهرمي إلى الإرهاب الملهم

وحسب تقرير أعدته هيئة حماية الدستور "الاستخبارات الداخلية" بألمانيا، تم ذكر بأنه "بين عامي 2001 و2021، تغير الإرهاب العالمي من التنظيم الهرمي المقاتل (القاعدة) إلى هيكل مشكل من فروع إقليمية (داعش والقاعدة) ثم إلى الإرهاب الملهم وغير القيادي" (في إشارة لعمليات الذئاب المنفردة)". وأوضح التقرير "رغم أن التنظيمين المهيمنين (القاعدة وداعش) ينحدران من نفس الجذور ويتبعان نفس الأيديولوجية، إلا أنهما متنافسان فيما بينهما."

وتتمثل ظاهرة الإرهاب العابر للحدود في تنقل عناصر من تلك الجماعتين الإرهابية من الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا إلى القارة الأفريقية، فتكشف النظرة الشاملة لخريطة الإرهاب في إفريقيا عن ثلاث مناطق شهدت تصاعد للأنشطة الإرهاب وهي، الغرب في منطقة دول الساحل مالي وموزمبيق، وفي محيط القرن الأفريقي وبالأخص في دولة الصومال.

رصد لأهم الهجمات الإرهابية داخل أقاليم القارة الإفريقية

ففي منطقة القرن الإفريقي، تعد الصومال من أكثر الدول زخما بالإرهاب وتصاعد العمليات الإرهابية، فشهد الصومال **عام 2020**، أحداثا تترجم حالة التردي الأمني مع تصاعد هجمات حركة الشباب الإرهابية.

استنفر القطاع الأمني والعسكري في الصومال قواه لكبح حركة الشباب الإرهابية خلال عام 2020، بالتعاون مع الشركاء الدوليين من القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) وقوات حفظ السلام الأفريقية في البلاد (أميصوم)

لكنها لم تكن كافية في وقف الهجمات الإرهابية، ووفق إحصائية لـ"العين الإخبارية"، التي اعتمدت على مسح شامل للهجمات الإرهابية في الصومال من خلال الرصد، شهدت البلاد 15 هجوما إرهابيا خلال النصف الأول من عام 2020، وقتل على إثرها نحو 30 شخصا وإصابة 22 آخرين بينهم مسؤولون، واعتمدت العمليات الإرهابية على السيارات المفخخة بنسبة 26.7%، ثم الهجمات الانتحارية بـ20%، وأخيرا الألغام والعبوات الناسفة والقنابل اليدوية بـ53.3%، أما النصف الثاني من العام، فقد عاشت البلاد وضعا أمنيا أسوأ، حيث تضاعفت العمليات الإرهابية، وبلغت 45 هجوما، بحصيلة 116 قتيلا وإصابة 150 شخصا.

ومع طي صفحة 2021، ركز الجيش الصومالي عملياته ضد حركة "الشباب" الإرهابية المرتبطة بتنظيم "القاعدة" أكثر من داعش بسبب محدودية المناطق التي يوجد بها الأخير في مناطق جبلية بولاية بونتلاند شمالي شرقي الصومال.

وأجرت "العين الإخبارية" مسحا على إذاعة صوت الجيش الرسمية التي تعد أول مصدر عسكري رسمي، لعدد العمليات التي نفذها الجيش الصومالي في جميع مناطق البلاد وتوصلت إلى الأرقام التالية:

ففي النصف الأول من 2021، نفذ الجيش الصومالي 84 عملية عسكرية وأمنية ضد حركة "الشباب" الإرهابية أسفرت عن مقتل 901 عنصر وقيادي، وإصابة 231، واعتقال 56 من بينهم قيادات بارزة، فضلا عن إحباط 14 تفجيرا، وتحرير 3 بلدات فقط وتدمير إذاعة.

أما في النصف الثاني، فشن الجيش الصومالي 70 عملية أسفرت عن مقتل 459 عنصرا من حركة الشباب بينهم قيادات، وإصابة 37، واعتقال 21 من بينهم قيادات أيضا، بالإضافة إلى إحباط 6 تفجيرات، وتحرير 30 من البلدات والقرى واستلام 13 عنصرا وقياديا إضافة إلى شن ٤ غارات جوية ضد مسلحي الشباب.

أسباب تراجع عمليات الجيش الصومالي

تراجعت عمليات الجيش الصومالي عام 2021 بشكل كبير مقارنة بالأعوام الماضية وذلك يعود لجملة من العوامل.

أول هذه العوامل هي الانسحاب الأمريكي من الصومال، حيث مثلت هذه الخطوة ضربة قاصمة في ظهر القوات الحكومية التي تقاتل مليشيات الشباب لأن عمليات القوات الصومالية فقدت الحسم والرزانة التي كانت تتسم بها أثناء الوجود الأمريكي، وعلى مدار سنوات، قدم الجانب الأمريكي الدعم الفني والمشورة والمعلومات الاستخباراتية، ما ساعد القوات الصومالية على تنفيذ عمليات استباقية، ودراسة المناطق قبل مهاجمتها.

وثاني العوامل هو عدم مشاركة القوات الأفريقية "أميصوم" الفعالة في العمليات العسكرية"، فلم تكن قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال حاسمة في العمليات العسكرية ضد حركة الشباب بسبب انتهاء تفويضها، ووجود خلافات بين الاتحاد الأفريقي والحكومة الصومالية"، عامل آخر ساهم في تراجع العمليات العسكرية، هو عدم امتلاك القوات الحكومية لأسلحة نوعية تمنحها تفوقا على التنظيمات الإرهابية.

الهجمات الإرهابية في دول الساحل، "مالي نموذجًا"، ترجع الأزمة الأمنية الحالية في مالي إلى مطلع عام 2012 عندما تمردت (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) للطوارق الانفصالية في الشمال للمرة الرابعة والتي كانت مدعومة من قبل الجماعات الإسلامية المتشددة مثل (أنصار الدين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا). وتحركت تلك الجماعات معًا للسيطرة على مناطق في الشمال البلاد. وعلى غراء التغير السياسي في مارس 2012، أدى الارتباك والاقتتال الداخلي الناجم عن فراغ السلطة في العاصمة باماكو إلى تمكين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) والجماعات الإسلامية من الاستيلاء على الأراضي بسرعة حيث أن بحلول أبريل 2012، سيطرت الجماعات المسلحة على جميع الأراضي في الشمال تقريبًا وأعلنت الاستقلال. ولاكن كان التحالف بين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) والجماعات الإسلامية قصير الأجل، وذلك بعد أن تبين رغبة تلك الجماعات لفرض تفسير متشدد للشريعة الإسلامية في الحكم، حتى استيلائهم على مدينتي (تمبكتو وغاو). وبناءً على طلب من الحكومة المالية في يناير 2013، في عملية عرفت بإسم "سيرفال" تم نشر القوات البرية والجوية التابعة للجيش الفرنسي في حملة موسعة لمحاربة المسلحين حتى تم طرد العناصر الإرهابية من أغلب المدن في شمال البلاد.

وتم توسيع العملية الفرنسية لمكافحة الإرهاب لتشمل دول الساحل الخمس من خلال عملية "برخان"، والتي بدأت في 2014 وشهدت انسحاباً تدريجيا على مدار السنوات ومن المتوقع انتهائها في العام الحالي 2022. وتم أيضًا إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) لمكافحة التطرف في المنطقة منذ أبريل 2013 والبالغ عددها 13 ألف جندي من قوات حفظ السلام المتمركزة في شمال ووسط مالي.
وجاء تصريح قائد عملية برخان، الجنرال لوران ميشون بأنه سيتم تخفيض عدد القوات العسكرية على مستوى دول الساحل إلى ثلاثة آلاف مقابل خمسة آلاف، وأن العملية بصدد استكمال المرحلة الأولى من الانسحاب التدريجي من أقصى شمال مالي (تمبكتو وكيدال وتيساليت)، وذلك بالتعاون مع سلطات مالي وبعثة الأمم المتحدة (مينوسما)

وجاء أيضا في البيان أن التحركات الأخيرة لا تعد انسحابا كليا، ولكن هي بمثابة إعادة تمركز في وسط وجنوب البلاد قرب منطقة المثلث الحدودي الواقع بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، لاسيما بعد أن نقلت الجماعات الإرهابية مسرح عملياتها إلى تلك المنطقة. فإن انتهاء عملية "برخان" لا يعني نهاية الوجود الفرنسي في منطقة الساحل بصفة عامة، أو في مالي بصفة خاصة، ولكن هو إعادة تشكيل لاستراتيجية القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة.

و على مدار السنوات المنصرمة و حتى الآن لازالت تعاني مالي من سلسلةً مفجعةً من العنف، الناتجة عن الجماعات الإرهابية المسلحة، فتعدَّد استهدافها لمواكب قوات حفظ السلام (مينوسما)، و قوات الأمن و المدنيين في مناطق وسط وشمال البلاد.

ويبقى هذا المزيج من الجماعات الإرهابية الجهادية وجامعات الطوارق هو سمة بارزة ومتطورة باستمرار للأزمة الحالية. وعلى الرغم من انقسامها سابقًا، نظمت الفصائل الجهادية نفسها في مارس 2017 بتشكيل تحالف، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ولاكن مازال يؤدي اختلاط الجماعات المتطرفة مع الجهات الفاعلة ذات الدوافع السياسية أو الاقتصادية إلى زيادة ضبابية فهم التطرف، فإن العديد من المقاتلين ليسوا متطرفين، وقد يدعم أفراد المجتمع الآخرون هذه المجموعات أو يتعاملوا معها لأسباب مختلفة دون الانضمام لها رسميًا. فإن من الضروري النظر في كيفية معالجة التحديات الناجمة عن الإرهاب والتطرف من خلال العمل والمشاركة مع المجتمعات المحلية المتواجدة في منطقة الساحل التي توجد فيها خطوط غير واضحة بشكل متزايد بين والمتمردين، الانفصاليين والإرهابيين والمنظمات الإجرامية وما يعنيه هذا بشكل أساسي هو أن معالجة الإرهاب في المنطقة لن تكون مشكلة ممارسي مكافحة الإرهاب فحسب، بل ستكون أيضًا مصدر قلق لأولئك الذين ينفذون مجموعة من المبادرات التي تركز على الوساطة وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني والتنمية والتعليم.

<u>الإرهـاب فـي موزمبيـق</u>، فـي دولـة موزمبيـق، ترجـع الأزمـة الحاليـة للإرهـاب إلـى عـام 2017 عنـدما اجتـاح مقـاتلون مسـلحون مقاطعـة كـابو ديلغـادو، الواقعـة فـي شـمال شـرق الـبلاد والتـي تضـم أغلبيـة مسـلمة وتتسـم بنسـبة عاليـة مـن الفقـر رغـم وجودهـا علـى أرض غنيـة بالغـاز والمعـادن الثمينـة. وأطلـق هـؤلاء المقـاتلون علـى أنفسـهم اسـم "الشـباب"، والـذين لا تـربطهم أي صـلة بالمنظمـة الإرهابيـة التـي تحمـل الاسـم نفسـه فـي الصـومال، وسـرعان مـا أخـذ هـؤلاء المقـاتلون حـربهم إلـى المـدن الشـمالية الرئيسـية فـي موزمبيـق، واسـتولوا علـى خمـس مـن عواصـمها كانـت أخـرهم مدنيـة بالمـا فـي مـارس 2021 والتـي تضـم مركـزاً لمشـروع ضـخم طورتـه شـركة الطاقـة الفرنسـية "توتـال" وشـركة الطاقـة الأميركيـة "إكسـون موبيـل" لمعالجـة الغـاز الطبيعـي و قـد أسـفر الهجـوم عـن مقتـل العشـرات بيـنهم العمـال المغتـربين ممـا كان بمثابة صحوة للمجتمع الدولي للانتباه بما يحدث في موزمبيق.

فمنـذ عـام 2017 أودت تلـك الجماعـة الإرهابيـة بحيـاة بمـا لا يقـل عـن 3500 شـخص وارتفـع عـدد النـازحين داخليـا مـن 172،000 فـي أبريـل 2020 إلـى أكثـر مـن 732،000 فـي أبريـل 2021. ووفقـا لمؤسسـة رانـد الأمريكيـة للأبحـاث، بـأن تـم وصـف حركـة "الشـباب" الموزبيقيـة "بـداعش فـي موزمبيـق" وأشـار التقريـر أيضًـا إلـى التحـديات التـي تواجـه أمـن الحـدود فـي شـمال موزمبيـق حيـث أن الإرهـابيين يعبـرون الحـدود المليئـة بـالثغرات مـع تنزانيـا، والتـي تعمـل كنقطـة تجنيـد وعبـور للمنظمـات الإرهابيـة والإجرامية.

جـاءت جهـود مكافحـة الإرهـاب خـلال عـام 2021 فـي إطـار مشـاركة عسـكرية مـن أعضـاء مجموعـة التنميـة للجنـوب الأفريقـي (سـادك) مـا تسـمى "البعثـة فـي موزمبيـق"، حيـث تـم نشـر 1000 جنـدي روانـدي إلـى جانـب قـوات موزمبيـق، إضـافة إلـى قـوات عسـكرية مـن بوتسـوانا وأنغـولا، زيمبـابوي وحـوالي 1500 جنـدي مـن قـوات دفـاع جنـوب إفريقيـا، بمـا فـي ذلـك مجموعـة مـن المركبـات المدرعـة، و تـأتي جنبًـا إلـى جنـب مـع بعثـة الاتحـاد الأوروبـي التدريبيـة بالإضـافة إلـى فرقـة أمريكيـة فـي برنـامج التبـادل مـع القـوات الخاصـة الموزمبيقيـة، وتـأتي تلـك المسـاعدات العسـكرية فـي نطـاق مسـاعدة موزمبيـق فـي قتـال الجماعـات الإرهابيـة و تقليـل نفـوذ (داعـش) فـي مقاطعـة كـابو ديلجـادو. ففـي نهايـة شـهر ديسـمبر 2021 فكـك التحـالف العسـكري قاعـدتين للإرهـابيين، وقتـل مجموعـه مـن عناصـرهم فـي مقاطعـة كـابو ديلغادو، بحسب بيان صدر عن القوات الإقليمية المشاركة.

المحور الثاني: استراتيجيات مواجهة العمليات الإرهابية

عند الحديث عن وضع الإرهاب في إفريقيا لابد من الوقوف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدول أو المجتمع الدولي لتقليل الخسائر ومواجهة الاخطار الناجمة عن تفشي أنشطة الجماعات الإرهابية لحماية سيادة الدول واستقرار وأمن المواطنين، وبالتالي فيجب قياس مدى فاعلية هذه الاستراتيجيات ومدى انعكاسها على الحد من انتشار الجماعات الإرهابية، وهنا سنتناول هذه الجهود في نطاقين أولهم، المستوى الإقليمي ويتضمن التركيز على الدور المصري، والمستوى الثاني يتضمن تفاعل المجتمع الدولي مع هذه الأخطار.

الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا

إذا ما تحدثنا عن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب فلابد من الحديث عن الاستراتيجيات التي تطلقها الأمم المتحدة وأجهزتها المتعددة لمكافحة تمدد الهجمات الإرهابية في إفريقيا، بالإضافة إلى جهود مجلس الأمن، وهذه الجهود جميًعا تأتي في سياق من ضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية سيادة الدول وأمن مواطنيها كذلك.

استنادًا لما سبق بدأت تتبلور الجهود الدولية المشتركة لمواجهة هذه الظاهرة، بداية من العقد الثاني من الألفية الثانية، وقد اتخذت استراتيجيات المواجهة على المستوى الدولي مسارين رئيسيين كما يلي؛ الجهود الفردية لبعض القوى الدولية بشكل منفرد وهنا لابد من الحديث عن فرنسا باعتبار إفريقيا أحد مستعمراتها التقليدية، بالإضافة إلى جهود الولايات المتحدة الأمريكية وجهود روسيا، أما المسار الثاني فينطوي على الجهود الدولية من قبل المنظمات المختلفة أو التي تتم عبر جهود مشتركة، ويمكن رصد أهم هذه الاستراتيجيات كما يلي: –

الاستراتيجيات القائمة على مبدأ عدم الفصل بين قضايا الأمن والتنمية

الاتحاد الأوروبي، يعتبر الاتحاد الأوروبي من اهم القوى الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب خصوصًا في منطقة "الساحل الإفريقي"، حيث تبنى استراتيجية قائمة على مبدأ هام وهو "عدم الفصل بين قضايا الامن الذي يعتبر الإرهاب أحد تحدياتها وبين التنمية في القارة الإفريقية،

وعليه فقد أصدر استراتيجية "الأمن والتنمية في الساحل"، والتي تم إطلاقها منذ عام 2011 وبدء تنفيذها منذ عام 2015 وأدخلت عليها العديد من التعديلات وإضافة دول أخرى من دول الساحل والصحراء، ولكن لم تستطيع الخطة المضي طويلًا حيث تم استبدالها في إبريل 2021 باستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة في منطقة الساحل والصحراء، والتي ترتكز على أبعاد سياسية أكثر وتشمل مبادئ متعددة أهمها؛ الحوكمة والمساءلة المتبادلة مع الحكومات المشاركة في الساحل والصحراء، ناهيك عن الشراكات السياسية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الخمس في مجالات الحوكمة وتحسين الامن ومكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإنمائي يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك لمنطقة الساحل حيث يصل حجم المساعدات الإنمائية ل 8 مليار يورو في الفترة من (2014-2020)، من خلال أدوات كـ "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا"، كما يقدم بالإضافة إلى دعمه لـ "تحالف من أجل الساحل".

إلى جانب ما سبق فيقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية لدعم الجهود المحلية لمكافحة الإرهاب وذلك عبر "مرفق السلام الإفريقي"، وهو الآلية الإفريقية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، بالإضافة إلى إطلاقه لثلاث مبادرات تتعلق بحماية الاستقرار والسلم في منطقة الساحل والصحراء كالتالي: "بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمشاركة في تدريب القوات المسلحة في مالي"، "بعثة الاتحاد الأوروبي المدنية لإدارة الازمات في مالي"، و "بعثة الاتحاد الأوروبي المدنية لإدارة الأزمات في النيجر"، و "خلية الاستشارات والتنسيق الإقليمية".

الاستراتيجيات المبنية على مبدأ حماية المدنيين وفتح مجال للحوار السياسي

الأمم المتحدة، من اهم القوى الخارجية التي تبنت استراتيجيات تهدف إلى إعادة الامن والاستقرار لدول إفريقيا، لدى الأمم المتحدة 6 بعثات في كافة الدول الإفريقية التي طالتها يد الإرهاب، حيث أن بعثات الأمم المتحدة تشارك لتحقيق عدة أهداف تتعلق بتحقيق الأمن والسلم، ومواجهة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، مع السعي لحماية المدنيين وبناء السلام وفتح حوار سياسي بين مختلف القوى السياسية للوصول إلى تسوية سلمية، وبالتالي فإن مهام هذه البعثات دائمًا ما تتسع لتشمل المتغيرات الجديدة التي تفرضها التحديات التي تواجه البلدان الإفريقية

فعلى سبيل المثال كانت مهام هذه البعثات بالأساس هو حفظ السلم في الدول الإفريقية التي تقع تحت وطأة الحركات الإرهابية، ولكن مع اتساع أنشطة الجماعات المسلح وتزايد الاخطار التي عصفت بمختلف الدول تم توسيع نطاق عملها.

وتتوزع بعثت الأمم المتحدة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الجماعات الإرهابية والتي تمتد من القرن الأفريقي في الصومال وكينيا إلى بحيرة تشاد، التي تضم الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، ويصل إلى غرب ووسط أفريقيا في مالي وبوركينافاسو وغينيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا، وفي شمال أفريقيا خاصة في ليبيا.

مكاتب الأمم المتحدة المتخصصة، تعتبر أحد أهم الهيئات التي تدعم جهود مكافحة الإرهاب فعلى سبيل المثال عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لسنوات التحديات في الجنوب الأفريقي ويمكنهما مساعدة البلدان على وضع سياسات وبناء قدرات مسؤولي العدالة الجنائية لكشف الأنشطة الإرهابية ومكافحتها، في ضوء التهديدات المتزايدة التي تواجه شبه القارة وتحديات العدالة الجنائية المقابلة.

الاستراتيجيات المبنية على تضمين التكنولوجيا كوسيلة لمحاربة الإرهاب

في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في يوليو 2021 تمت الإشارة إلى ضرورة اعتماد مقاربات تكنولوجية في مواجهة الحركات الإرهابية حيث يجب ألا تقتصر الحلول على تقديم الدعم بصوره المادية المختلفة بل لابد من ان ترتكز الاستراتيجيات إلى بعد تكنولوجي باعتبار أن التكنولوجيا أحد اهم الأدوات التي تعتمد عليها الشبكات الإرهابية في الترويج لأفكارها أو تنفيذ مخططاتها، وبالتالي فيجب أن تكون استراتيجيات المكافحة في نفس السياق بحيث تستطيع مواجهة تمددهم باستخدام نفس الأدوات، وقد شرعت الأمم المتحدة بإضفاء هذا العنصر ضمن استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب في إفريقيا.

استراتيجيات تعتمد على الجهود المشتركة للفاعلين الدوليين

ائتلاف دول الساحل، هو بمثابة إطار دولي سياسي واستراتيجي وتشغيلي، لمكافحة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، ويستهدف الجمع بين الإجراءات التي تتخذها دول الساحل الخمس وشركاؤها، مثل فرنسا من خلال "عملية برخان" ويرتكز هذا التحالف على أربع أهداف رئيسية كما يلي: مكافحة الإرهاب، تعزيز قدرات القوات المسلحة لدول الساحل، دعم عودة الدولة والإدارات في الإقليم، المساعدات الإنمائية.

قوة مهام تاكوبا، تعتبر جزء من ائتلاف دول الساحل الذي أعلن عنه في عام 2020، بولاية زمنية أولية تصل لحوالي 3 سنوات، ويكمن الهدف من إنشاؤها في التصدي للجماعات الإرهابية، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى تقديم الدعم العسكري للقوات المالية، ودعم جهود دول الساحل في مواجهة تداعيات الإرهاب، تشكيل 11 دولة أوروبية (بقيادة فرنسا)، وقد نفذت عدداً من العمليات الواسعة في منطقة الساحل، تكبدت على أثرها المجموعات الإرهابية خسائر باهظة.

التعاون الثنائي، الشراكة بين إثيوبيا والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب لمحاربة حركة الشباب في القرن الأفريقي، قد أدت مكافحة الإرهاب الجماعي إلى طرد حركة الشباب من المركز وتم تحرير العديد من المناطق في الصومال. ومع ذلك، لم ينجح تدخل مكافحة الإرهاب في تدمير حركة الشباب، بسبب عدة عوامل ساهمت فيها داخليًا وخارجيًا، وبالتالي يمكن أن تصبح مكافحة الإرهاب فعالة عندما تبني الصومال قطاعاتها السياسية والأمنية لمحاربة حركة الشباب بمفردها.

أدت "الحرب على الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة إلى إحداث تغيير جذري في إستراتيجية أمريكا الأمنية تجاه إفريقيا. ولكن الأهم من ذلك أنها وضعت القرن الأفريقي في مركز الصدارة في مكافحة الإرهاب العالمي.

لقد حفزت مكافحة الإرهاب، ذات الحدين، عمليات السلام في آن واحد وزادت من انعدام الأمن، وكان التطرف الإسلامي في قلب العاصفة الإقليمية، فقد استخدمت الحكومات تهديد الإرهاب لأغراض سياسية، ودافعت عن النماذج الأمنية القديمة التي أعطت الأولوية لاستقرار النظام على الأمن البشري

جدير بالذكر أن أفريقيا أدمجت مكافحة الإرهاب في جدول أعمالها الأمني الناشئ، لكن عدم كفاية الأموال والقيود التشغيلية وضعف التنسيق مع المبادرات الدولية أعاقت إحراز تقدم ملموس. أطلقت الولايات المتحدة، بشكل جدير بالثناء، حملة قوية لمكافحة الإرهاب، لكن أسلوبها العسكري الثقيل يعرّض الديمقراطيات الهشة للخطر بينما قد تؤدي الثغرات في سياستها العامة إلى نشوب حروب بالوكالة. وعند الحديث عن التعاون الثنائي فلابد من الحديث عن الدور الروسي في مالي وكيف تساهم من خلال شركات الأمن الخاصة التابعة لها ممثلة في "فاغنر" في مكافحة تمدد الطوارق والمسلحين في دولة مالي، حيث تعاونت الحكومة المالية بشكل رسمي من خلال اتفاق وقع في سبتمبر 2021.

الاستراتيجيات المصرية في مواجهة الإرهاب في أفريقيا

تمثل الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا فقد ارتكزت على ثلاث مبادئ رئيسية كما يلي (السلام- التنمية- الاستقرار)، وتعكس هذه الاستراتيجية حجم الترابط بين محاورها حيث يصعب تحقيق التنمية بدون استقرار ويصعب تحقيق الأمن بدون تنمية والعكس صحيح، وقد حققت الاستراتيجية المصرية نجاحات كبيرة لتصل إلى بيئة مستقرة في جميع الدول الأفريقية، وليس فقط دول الجوار، ودعم السلم والأمن في هذه المناطق من خلال استراتيجيات ومبادرات عدة كان من بينها؛ مثل "إسكات البنادق"، وتنفيذ مشاريع البُنى التحتية، وتوزيع المساعدات الإنسانية اللازمة؛ لتنمية البلدان الأفريقية.

وفي إطار رغبة مصر لدعم القارة الإفريقية في كافة المجالات وأهمهم مجال مكافحة الإرهاب فقد اعتمدت استراتيجيتها على عدة محاور للتنسيق مع الدول الإفريقية بحيث لا تقتصر على التعاون في المجال الأمني أو السياسي فقط بل تنوعت لتشمل مجال البناء، والتنمية، والتعليم، فعلى مستوى البنية التحتية أقامت العديد من المشروعات مثل (محطة للطاقة الكهرومائية، وسد "جوليوس نيريري في تنزانيا، وبناء المستشفيات والطرق في جيبوتي، ومشاريع المياه المتعددة والسدود في أوغندا)، بما في ذلك الخطط الكبرى لإنشاء مشاريع عملاقة؛ لربط البُنَى التحتية، مثل مشروع المسار البحري، الذي يربط دول حوض النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى الدعم المتعلق بتقديم الخبرات في هذه المجالات لعدة دول والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار كما هو الحال في ليبيا.

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه مصر في القارة الإفريقية وبعد النجاحات التي حققتها فترة رأستها للاتحاد الإفريقي، والنجاحات التي حققتها ايضا من خلال رؤيتها في اجتماعات وزراء دفاع دول الساحل والصحراء والآليات التي انبثقت عن هذه الاجتماعات وبسبب خطورة الاوضاع والتهديدات التي تواجهها القارة السمراء وخاصة في مجال مكافحة الارهاب كانت مصر صاحبة فكرة تشكيل قوة افريقية مشتركة لمكافحة الإرهاب ارساءً لمبدأ ان الحل الأفريقي هو الحل الأمثل للمشكلات الافريقية لقطع الطريق امام أي تدخلات اجنبية للعبث بمقدرات الشعوب بحجة مكافحة الارهاب في افريقيا.

ففي غرب أفريقيا، بما فيه إقليم الساحل الأفريقي، فقد كان لمصر دورًا رئيسيًا في هذه المنطقة واصلت في الأعوام الأخيرة دبلوماسية ناجحة، بدعم قدرات عدد من دول الإقليم في مكافحة الإرهاب، كما عززت مصر العمل الجماعي في هذا المجال، عبر شراكة أمنية جماعية في الإقليم، وقد أشتمل هذا التعاون التأكيد على شمول جهود إعادة البناء ومبادرات التنمية لما بعد الصراع، وتقديم مصر مساعدات لسيراليون تشمل أدوية ومعدات طبية لدعم القطاع الصحي بها، كما تسعى مصر في الفترة المقبلة إلى تعزيز التعاون الثنائي والجماعي مع دول غرب أفريقيا في مجالات عدة، من بينها مكافحة الإرهاب.

كما عمدت مصر إلى تعزيز الشراكات في مجال التعاون الأمني والعسكري وخاصة مع الدول الافريقية والدول الصديقة وايضا تجربة اجتماعات دول الساحل والصحراء التي نتج عنها بعض الآليات المهمة، منها انشاء مركز إقليمي في القاهرة لمكافحة الارهاب والتدريبات العسكرية المشتركة مع دول الساحل والصحراء وتقديم مصر 2000 منحة دراسية عسكرية لدول الساحل والصحراء وان قوة الطرح المصري تدعمه قدرات موجودة على ارض الواقع في نقل الخبرات والتدريب وتبادل المعلومات، وفي الشرق فقد دعمت الصومال في حربها ضد حركة الشباب ووقعت اتفاق أمني مع السلطة الصومالية في عام 2021.

ويتضح، في تقييمنا لاستراتيجيات مصر لمواجهة التهديدات الإرهابية، أن مصر تولي هذا الملف أهمية فائقة، وتضعه على قائمة أولوياتها، كما أن الطرح المصري اتضحت اهميته خاصة في ظل خطورة الوضع في افريقيا الان بسبب الجماعات الارهابية المستوطنة بعض دول افريقيا.

هل من منتصر في الحرب على الإرهاب؟

إذا ما حاولنا تقييم جهود الدول في مكافحة الإرهاب من منظور (الانتصار والهزيمة) فإننا لا يمكننا الوصول إلى نتيجة واضحة، ولكن من الأفضل فهم مكافحة الإرهاب على أنّها جهد مستمر وليس حرب، وعليه ف قد فشلت الجماعات الجهادية حتى الآن في تحقيق أهدافها الكبرى مثل إقامة خلافة وتخليص العالم الإسلامي من النفوذ الغربي، لكن هذا الفشل لا يشكّل بالضرورة انتصاراً للأطراف الفاعلة في مكافحة الارهاب بشكل تام فعلى الرغم من النجاح التكتيكي الكبير، يمكن القول إن هذه الدول تكبدت خسائر عدة جراء محاربة هذا التهديد.

على سبيل المثال، حتى مع انخفاض الوفيات المرتبطة بالإرهاب، زاد بشكل كبير عدد المقاتلين السلفيين الجهاديين في جميع أنحاء العالم، بينما ثبت أنّ تحقيق المكاسب في معركة الأفكار أمر صعب بالنسبة للكثير ومن غير الواضح ما إذا كان ذلك يمثل توسّعاً في التأثير العالمي للحركة الجهادية أو زيادة في القوة النسبية للجماعات المحلية، مما قد يشكل علامة تحذير من جهود متجددة لتطوير الشبكات العالمية، وفي كلتا الحالتين، يستمر التهديد في الخارج وداخل حدود الدول، ويتّخذ شكل راديكالية مباشرة ويأتي ضمن سلسلة متواصلة تكتسب فيها حركات اليمين المتطرف زخماً واسعًا.

المحور الثالث: مستقبل الإرهاب في أفريقيا

في السنوات العشر الماضية، وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبعض المنظمات الدولية، ورغم التقدم العسكري وعمليات الصد في الساحل الغربي وبعض مناطق القرن الأفريقي، فإن عامل التوسع للكيانات الإرهابية كانت أقوى من المواجهة.

بالإضافة إلى عدد من التغيرات السياسية والأمنية وضعف الأنظمة الأمنية وخاصة تنامي نفوذ المنظمات في المنطقة الغربية، و عدد من العوامل ساعدت في تفاقم الأوضاع خلال العام الأخير منها قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وفي جميع أنحاء أفريقيا، ومعها يتوقع أن يكون للقاعدة وتنظيم داعش، هجمات للسيطرة على مناطق جديدة وزعزعة استقرار البلدان والمناطق، كل هذه العوامل جعلت أفريقيا ملاذ أمن للجماعات الإرهابية، وفي هذا الصدد نسلط الضوء على مستقبل الإرهاب في الإقليم الأفريقية المختلفة:

إقليم شمال أفريقيا: من المرجح أن يكون إقليم شمال أفريقيا، من أكثر الأقاليم استقراً والتي تحدث تقدمً فيه من خلال مواصلة صد الحركات الإرهابية، وذلك في ظل التقدم الذي تحدثه مصر في مواجهة الجماعات الإرهابية، وكذلك استمرار المواجهة في ليبيا، ومن المرجح أن بعد بعد إجراء الانتخابات، قد يكون العام القادم أكثر استقرارًا بالنسبة لليبيا، لينتقل المشهد العام أكثر استقرارًا، بعد عامين من التمركز في شمال افريقيا.

أقليم شرق أفريقيا والقرن الأفريقي: أما في شرق أفريقيا، فلا تزال حركة الشباب تسيطر على أجزاء كبيرة من المناطق الريفية في جنوب الصومال، بل إنها تدير محاكم شرعية وتجمع الضرائب عنوة من أهالي تلك المناطق، وتشن أحياناً هجمات إرهابية في البلدان المجاورة مثل كينيا، كما أن التوترات السياسية التي تشهدها أثيوبيا، وجنوب السودان والسودان، ستؤدي إلى استمرار ارتفاع العمليات الإرهابية، وأنشطة الحركات المسلحة، في القرن الأفريقي، ليكون وضعة أقل استقرار من الاعوام السابقة، مسجلًا تدهور.

إقليم غرب أفريقيا: تستمر معركة مواجهة داعش في غرب أفريقيا المحرك الرئيس لقياس مستقبل اللإرهاب، ويرجح استمرار هذه المعركة في قيادة المشهد خصوصا في ظل وجود منظمات قوية. لها عناصرها الخاصة ... وربما تتأثر التنظيمات بعمليات استهداف القادة- التكنيك المتبع في المواجهة مؤخرًا- لكنها تظل متماسكة. ويرجح ازدياد الجماعات الموالية لداعش من حجم وخطورة هجماتها غربي القارة، وكذلك يرجح استمرر الاعمال العنيفة التي يقوم به تنظيم بوكو حرم على غرار تلك التي ذبح فيها التنظيم ٤٣ مزارعًا فى نيجيريا بحجة اتهامهم بالتواصل مع الحكومة.

إقليم وسط أفريقيا: يشهد إقليم وسط أفريقيا صعود في تنظيم الدولة الإسلامية، لذا من المرجح أن تنفذ هذه المناطق عمليات إرهابية في هذه المناطق في المستقبل، وبالتالي فأن الوضع بشأن مستقبل الإرهاب في وسط أفريقي يبقى غير مبشر.

فالإقليم مازال عالقًا في الصراعات، ولا توجد أي مؤشرات تنذر بقرب انتهائها، خصوصا في دولة أفريقيا الوسطى، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الجبهة الجهادية العنيفة الأحدث وهي أيضاً مقلقة، حيث صعّد متمردون مطالبي بإقامة ولاية جديدة لتنظيم داعش في منطقة كابو ديلجادو في موزمبيق هجماتهم على قوات الأمن والمدنيين.

منطقة الساحل والصحراء: تثير منطقة الساحل والصحراء كثيرا من القلق: خصوصًا في ظل انتشار الصراعات والجماعات الإرهابية في مالي، التي ظهرت في إطار الصراع بين الطوارق والحكومة المركزية، كما ما يرتبط بها مخاوف تمدد الجماعات الإرهابية من مالي إلى البلدان المجاورة مثل النيجر وبوركينا فاسو، خصوصاً مع تزامن الانسحاب الفرنسي من مالي.، ناهيك عن استمرار الانقلابات العسكرية في مالي وغينيا وتشاد أما في منطقة الساحل فقد يؤدى انسحاب القوات منه إلى تقدم لصالح الجماعات الإرهابية..